

Impartialité et obligation de révélation de l'arbitre : la preuve du manquement incombe au recourant en annulation de la sentence arbitrale (CA. com. Casablanca 2021)

Identification			
Ref 37002	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 4418
Date de décision 23/09/2021	N° de dossier 2021/8230/430	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Voies de recours contre la sentence arbitrale, Arbitrage		Mots clés مبدأ الحياد, Contrat d'entreprise, Défaut d'impartialité de l'arbitre, Droits de la défense, Exequatur de la sentence arbitrale, Mentions obligatoires de la sentence, Obligation de révélation, Omission des honoraires de l'arbitre, Principe du contradictoire, Recours en annulation, Recours en annulation de sentence arbitrale, Charge de la preuve, Rejet du recours, أتعاب المحكمين, أسباب الطعن, إيداع المقرر التحكيمي, تنفيذ الحكم التحكيمي, حكم تحكيمي, خرق حقوق الدفاع, رفض تنفيذ الحكم التحكيمي, دعوى البطلان, طعن بالبطلان, عقد المقاوله, Sentence arbitrale, Caractère limitatif des cas de nullité	
Base légale Article(s) : - Dahir n° 1-07-169 du 19 kaada 1428 (30 novembre 2007) portant promulgation de la loi n° 08-05 modifiant et complétant le dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile Article(s) : 327-24 - 327-31 - 327-36 - 327-37 - 327-38 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Non publiée	

Résumé en français

La Cour d'appel de commerce de Casablanca rejette le recours en annulation formé à l'encontre d'une sentence arbitrale après avoir examiné et écarté chacun des griefs invoqués, tenant tant à la régularité procédurale qu'à l'impartialité de l'arbitre.

1. Sur la violation alléguée des droits de la défense

La Cour estime que la participation effective de la société recourante et de son conseil à une réunion organisée sur le site du chantier, au cours de laquelle les questions litigieuses ont été débattues et des propositions de règlement amiable avancées, suffit à caractériser le respect du contradictoire. Elle écarte

ainsi le grief relatif à une prétendue exclusion de la procédure.

2. Sur le défaut de mentions obligatoires de la sentence (art. 327-24 CPC)

Le moyen tiré du défaut de mentions obligatoires est rejeté au motif que la sentence arbitrale comporte l'ensemble des mentions essentielles relatives à l'identité de l'arbitre et aux circonstances de son prononcé. La Cour précise que l'omission des mentions relatives aux honoraires des arbitres et aux frais de l'arbitrage ne constitue pas une cause de nullité dès lors que le législateur a prévu une procédure distincte pour leur fixation éventuelle.

3. Sur le non-respect du délai de dépôt de la sentence (art. 327-31 CPC)

Ce grief est jugé inopérant par la Cour, qui relève que le non-respect du délai de dépôt de la sentence arbitrale auprès du greffe ne figure pas parmi les cas limitativement prévus par l'article 327-36 du Code de procédure civile justifiant l'annulation d'une sentence arbitrale.

4. Sur le défaut allégué d'impartialité de l'arbitre

La Cour rappelle que la preuve d'un éventuel défaut d'impartialité ou de manquement à l'obligation de révélation incombe exclusivement à la partie qui l'allègue. Faute pour la société recourante d'avoir rapporté une telle preuve, la Cour juge ce grief non fondé.

En conséquence, la Cour rejette intégralement le recours en annulation et, conformément à l'article 327-38 du Code de procédure civile, ordonne l'exequatur de la sentence arbitrale.

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم 4418 بتاريخ 2021/09/23 ملف رقم 2021/8230/430

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بناء على مقال الاستئناف والحكم المستأنف ومستنتجات الطرفين ومجموع الوثائق المدرجة بالملف. واستدعاء الطرفين لجلسة وتطبيقا لمقتضيات المادة 19 من قانون المحاكم التجارية والفصول 328 وما يليه و 429 من قانون المسطرة المدنية. وبعد الإطلاع على مستنتجات النيابة العامة. وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث تقدمت شركة (أ.أ.) بواسطة دفاعها بمقابل مؤدى عنه بتاريخ 2021/02/02, تطعن بموجبه بالبطلان في الحكم التحكيمي الصادر عن المحكم السيد سعيد (ب.) بتاريخ 2020/11/25 و القاضي عليها بأدائها لفائدة شركة (أ.أ.) مقابل الأشغال المنجزة بالورش موضوع عقد المقاولة الرابط بين الطرفين إجماليا صافيا عن إعداد التصاميم و تتبع الأشغال قدره : 100,000 درهم (غير تأملة للضريبة) . و

أن هذا المبلغ مقابل إنهاء عقد المقاولة ، و بالتالي فهو يعطي كافة الأداءات و الامتيازات المخولة قانونا للطرفين جراء فسخ عقد المقاولة الذي كان يربط الطرفين .

في الشكل: حيث إن مقال الطعن جاء مستوفيا لكافة الشروط المتطلبة قانونا ، مما يتعين معه التصريح بقبوله .

في الموضوع: حيث يستفاد من مستندات الملف و المقرر التحكيمي أن المطلوبة شركة (م.) ، تعاقدت مع الطالبة بتاريخ 2018/02/06 من أجل القيام بأعمال تجهيز موضوع الرسم العقاري عدد (...)/06 بنظام الاستشعار ضد الحريق ، إلا أنها شرعت في الإشغال قبل الإطلاع على دفتر التسجيلات و دون إذن من صاحبة المشروع و موافقتها على مواصفات الأشغال و المواد المستعملة ، فتم توقيف الأشغال ، مما أدى إلى تفعيل شرط التحكيم من طرف المطلوبة للحسم في نقط الخلاف بين الطرفين ، و المحددة حصرا في تحديد التعويضات المناسبة عن إبقاء عقد المقاولة ، و أن اقتضى الحال تحديد نوع التعويض المستحق لكل طرف و قيمته جراء إنهاء العقد ، و بعد تعيين المحكم السيد سعيد (ب.) و مباشرته لمهمته و تمام إجراءات التحكيم ، صدر بتاريخ 2020/11/25 الحكم التحكيمي موضوع الطعن بالطلان من طرف شركة (أ.أ.) .

أسباب الطعن بالطلان

حيث تنعي الطالبة على الحكم خرق حقوق الدفاع بدعوى أنها لم تبلغ بمقال افتتاح الخصومة التحكيمية ، و أنها بالرغم من تنصيبها لدفاعها ، فإنها لم تستدع لأي جلسة من جلسات التحكيم و لم تبلغ بأي إجراء من إجراءات المنصوص عليها في مسطرة التحكيم على اعتبار أنها مسطرة خاصة ، و اكتفي المحكم باستدعاء الأطراف لجلسة صلح واحده بمقر الورش لم تتعد إلى آخرها بسبب الخلافات العميقة بين الطرفين ، مما يكون معه المقرر التحكيمي خارقا لحقوق الدفاع و بالتالي مخالفا لمقتضيات الفصل 36-327 من قانون مسطرة المدنية و يتعين التصريح بطلانه.

كذلك خرق الحكم التحكيمي مقتضيات الفصل 24-327 من ق.م.م ، بدعوى أن الفصل المذكور ينص على أنه يجب أن يتضمن المقرر التحكيمي أسماء المحكمين الذين أصدره و جنسياتهم و عناوينهم و تاريخ و مكان صدوره بالإضافة للأسماء الشخصية و العائلية للأطراف ، كما يجب أن يتضمن حكم التحكيم تحديد أتعاب المحكمين و نفقات التحكيم و كيفية توزيعها بين الأطراف ، غير أنه بالرجوع إلى مقرر التحكيم ، فإنه جاء خاليا من جميع البيانات التي جاءت بصيغة الوجوب مما يفقده أي أثر قانوني و يتعين الحكم بإبطاله .

كما خرق الحكم التحكيمي الفصل 31-327 ، إذ أن المحكم لم يحمي بإحترام الآجل المنصوص عليه بمقتضى الفصل المذكور و الذي ينص على إيداع المقرر التحكيمي لدى كتابية الضبط داخل أجل 7 أيام كاملة التالية لتاريخ صدوره ، مما يبقى معه المقرر التحكيمي معرضا للطلان ، فضلا عن أن العارضة لم تبلغ به إلى حدود الساعة أيضا خرق الحكم التحكيمي مبدأ الحياء و الموضوعية الواجب توفرهما في الهيئة التحكيمية ، إذ أنه بالرجوع إلى مقتضيات الحكم التحكيمي لم يشر السيد سعيد (ب.) بصفته محكما منفردا إلى كونه تربطه علاقة بالمقاولة أو الشغل مع المطلوب ضدها ، كما أنه لا توجد أية فقرة أو حيثية في المقرر المطعون فيه يكون المحكم أخبر الأطراف بنوعية العلاقة التي تجمعها بشركة (م.) و قبلها الأطراف ، الأمر الذي ينبغي معه التصريح بطلان الحكم التحكيمي .

وحيث أن الفصل 37-327 من قانون المسطرة المدنية ينص على أنه إذا اطلت محكمة الاستئناف الحكم التحكيمي تبث في جوهر النزاع في إطار المهمة المسندة إلى الهيئة التحكيمية ما لم يصدر حكم بالإبطال الغياب اتفاق التحكيم أو بطلانه ، و ما دام أن الحكم التحكيمي جاء باطلا ، فيتعين تطبيق مقتضيات الفصل المذكور . و حيث يتعين تبعا لما ذكر التصريح بطلان الحكم التحكيمي الصادر عن المحكم سعيد (ب.) و تجعيل المطلوبة الصائر الاسعاف العمارة

وحيث أدلى دفاع المطلوبة بمذكرة جوابية يعرض من خلالها أن الثابت من خلال المقرر التحكيمي أن طرفي النزاع اتفقا على إنهاء عقد المقاولة الرابط بينهما مقابل أداء العارضة لفائدة الطالبة مبلغ 129954,88 درهما مقابل تغطيه كافة الإجراءات و الامتيازات المخولة للطرفين جراء فسخ عقد المقاولة و الذي لم تبد بشأنه الطالبة أي معارضة. و بخصوص تنفيذ المقرر التحكيمي ، فإنه سبق لمحكمة

الاستئناف التجارية أن أصدرت بتاريخ 2007/03/20 قرارا عدد 7/1672 ، قضت بموجبه أنه على الأطراف الذين اختاروا اللجوء إلى التحكيم أن يرضخوا للمقرر التحكيمي وأن ينفذوه طوعا ، مما يتعين معه التصريح برفض الطلب.

وحيث أدرج الملف بجلسة 2021/09/16 حضرت خلالها الأستاذة (ع.) عن الأستاذ (ب.) ، وتقرر حجز القضية للمداولة لجلسة 2021/09/23.

محكمة الاستئناف

حيث إنه بخصوص من تدفع به الطاعنة من خرق لحقوق الدفاع بدعوى أنها لم تبلغ بالمقال الافتتاحي للخصومة ولم تستدع لأي جلسة من جلسات التحكيم و لم تبلغ بأي إجراء من إجراءات التحكيم ، باستثناء جلسة الصلح ، فإن الثابت من المقرر التحكيمي المطعون فيه ، أن الطالبة ودفاعها حضرا للاجتماع الذي تم عقده بمقر الورش ، و تم خلاله تبادل الرؤى بخصوص النزاع ، وتم عرض مقترح صلح بين الطرفين ، يتضمن بعض الأداءات و التعويضات الجزافية ، إلى جين إدلاء الطالبة بما يبرر مصاريفها ، و ضمننت بمحضر بلغ للمطالبة بتاريخ 2020/10/05. فيما رجع مرجوع الطالبة بأن العنوان ناقص ، مما يبقى معه الدفع المثار بخرق حقوق الدفاع في غير محله و يتعين استبعاده .

و حيث إنه بخصوص ما تنعاه الطاعنة على الحكم التحكيمي من خرق لمقتضيات الفصل 24-327 من قانون المسطرة المدنية بدعوى أنه لا يتضمن البيانات التي جاءت بصيغة الوجوب من أسماء المحكمين الذين أصدره و عناوينهم و حساباتهم و تاريخ و مكان صدوره بالإضافة إلى الأسماء الشخصية و العائلية للأطراف و تحديد أتعاب المحكمين و نفقات التحكيم وكيفية توزيعها بين الأطراف ، فإن الثابت من الحكم التحكيمي المطعون فيه أنه يتضمن اسم المحكم و عنوانه و جنسيته و تاريخ و مكان صدوره و المحدد في 2020/11/25 بطنجة ، أما بخصوص أتعاب المحكمين و نفقات التحكيم و كيفية توزيعها ، فإنها لا تعد من البيانات الإلزامية بدليل أن المشروع استعمل بخصوصها الاهداف العمارة

صيغة « يتعين » ، فضلا عن أن الفقرة الأخيرة من الفصل المذكور نصت على أنه في حالة عدم الاتفاق بين الأطراف على تحديد الأتعاب ، يتم تحديدها بقرار مستقل ، مما يبقى معه الدفع المثار في غير محله و يتعين رده .

و حيث إنه بخصوص ما تندفع به الطالبة من خرق لمقتضيات الفصل 31-327 من ق م م ، بدعوى أن المحكم لم يحمي باحترام أجل ايداع المقرر التحكيمي لدى كتابة الضبط و المحدد في 7 أيام بحاملة الموالية لتاريخ حدوده ، فإن الدفع المذكور لا يدخل ضمن أسباب الطعن بالبطلان في المقرر التحكيمي و التي وردت على سبيل الحصر في الفصل 36-327 من ذات القانون ، مما يبقى معه الدفع المذكور غير منتج .

و حيث إنه بخصوص ما تدفع به الطالبة بأن المحكم المعين لم يشر في الحكم التحكيمي إلى العلاقة التي تربطه بطرفي النزاع ، مما يعد خرقا لمبدأ الحياد والموضوعية الواجب توافرها في الهيئة التحكيمية ، فإنه لئن المشرع الزم المحكم بالإفصاح عن كل علاقة سابقة بأطراف النزاع أو تطراً أثناء مباشرة مهامه و إحاطتهم بذلك ، فإن ذلك رهين بتحقق ما يهدد حياده و استقلاله ، حتى يتسنى للأطراف سلوك المسطرة التي أفردتها المشروع لذلك ، و ما دامت الطالبة لم تدل بما يثبت أن المحكم كانت له علاقة مع أحد الأطراف و لم يفصح عنها ، يبقى دفعها غير مرتكز على أساس و يتعين استبعاده .

و حيث يتعين ترتيبا على ما ذكر ، رد كافة الدفوع المثارة من طرف الطالبة و التصريح برفض طلبها مع إبقاء الصائر على عاتقها. و حيث إنه و تطبيقا لمقتضيات الفصل 38-327 من ق م م فغنه « إذا قضت محكمة الاستئناف برفض دعوى البطلان ، وجب عليها أن تأمر بتنفيذ الحكم التحكيمي » ، مما يتعين معه إعمال مقتضيات الفصل المذكور ، و رد تمسك الطالبة بمقتضيات الفصل 37-327 من ذات القانون لأنه لا مجال لتطبيقها . المملكة العربية لاداء السيارة

لهذه الأسباب

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت انتهائيا علنيا و حضوريا .

في الشكل: قبول الطعن بالبطلان.

في الموضوع: برفضه مع ابقاء الصائر على رافعه و الامر بتنفيذ الحكم التحكيمي الصادر بتاريخ 2020/11/25 عن المحكم سعيد (ب.).

وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

Version française de la décision

Cour d'appel

En ce qui concerne le moyen soulevé par l'appelante, tiré de la violation des droits de la défense au motif qu'elle n'aurait pas reçu notification de l'acte introductif d'instance, ni n'aurait été convoquée à une quelconque audience d'arbitrage, à l'exception d'une audience de conciliation, il ressort de la sentence arbitrale attaquée que l'appelante et sa défense ont assisté à la réunion qui s'est tenue sur les lieux du chantier. Au cours de cette réunion, des points de vue ont été échangés au sujet du litige, et une proposition de conciliation a été présentée aux deux parties, incluant certains paiements et indemnités forfaitaires, dans l'attente que l'appelante justifie ses frais. Ces points ont été consignés dans un procès-verbal notifié à l'intimée le 05/10/2020, mais dont la notification à l'appelante est revenue avec la mention « adresse incomplète ». Par conséquent, le moyen invoqué tiré de la violation des droits de la défense est non fondé et il y a lieu de l'écartier.

Quant au grief de l'appelante à l'encontre de la sentence arbitrale, tiré de la violation des dispositions de l'article 327-24 du Code de procédure civile au motif qu'elle ne contiendrait pas les mentions obligatoires telles que les noms, adresses et nationalités des arbitres qui l'ont rendue, sa date et son lieu, en plus des noms et prénoms des parties, ainsi que la fixation des honoraires des arbitres, des frais d'arbitrage et de leur répartition entre les parties, il est constant que la sentence arbitrale attaquée contient bien le nom de l'arbitre, son adresse, sa nationalité, ainsi que sa date et son lieu de prononcé, fixés au 25/11/2020 à Tanger. S'agissant des honoraires des arbitres, des frais d'arbitrage et de leur répartition, ceux-ci ne constituent pas une mention obligatoire, la preuve en est que le législateur a utilisé à leur sujet l'expression « il y a lieu de ». De surcroît, le dernier alinéa dudit article dispose qu'en l'absence d'accord entre les parties sur la fixation des honoraires, ceux-ci sont fixés par une décision distincte. Partant, le moyen soulevé est non fondé et doit être rejeté.

S'agissant du moyen de l'appelante tiré de la violation des dispositions de l'article 327-31 du Code de procédure civile, au motif que l'arbitre n'aurait pas respecté le délai de dépôt de la sentence arbitrale au greffe, fixé à 7 jours francs suivant sa date de prononcé, ledit moyen ne figure pas parmi les causes de recours en annulation de la sentence arbitrale, lesquelles sont énumérées de manière limitative par l'article 327-36 de la même loi. Ce moyen est donc inopérant.

Concernant le moyen de l'appelante selon lequel l'arbitre désigné n'aurait pas indiqué dans la sentence arbitrale la nature de la relation le liant aux parties au litige, ce qui constituerait une violation du principe de neutralité et d'objectivité que doit observer le tribunal arbitral, il est vrai que le législateur impose à l'arbitre de révéler toute relation passée avec les parties au litige, ou toute relation qui surviendrait au cours de sa mission, et de les en informer. Toutefois, cela est conditionné par l'existence d'une circonstance de nature à menacer sa neutralité et son indépendance, afin de permettre aux parties d'user de la procédure que le législateur a prévue à cet effet. Dès lors que l'appelante n'a rapporté aucune preuve établissant que l'arbitre entretenait une relation avec l'une des parties et qu'il ne l'avait pas révélée, son moyen est dénué de fondement et il y a lieu de l'écarter.

En conséquence de ce qui précède, il convient de rejeter tous les moyens soulevés par l'appelante, de déclarer sa demande non fondée et de laisser les dépens à sa charge. En application des dispositions de l'article 327-38 du Code de procédure civile, « Si la cour d'appel rejette le recours en annulation, elle doit ordonner l'exequatur de la sentence arbitrale ». Il y a donc lieu de faire application des dispositions dudit article et de rejeter l'invocation par l'appelante des dispositions de l'article 327-37 de la même loi, qui sont inapplicables en l'espèce.

Par ces motifs

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant publiquement, contradictoirement et en dernier ressort.

En la forme : Reçoit le recours en annulation.

Au fond : Le rejette, laisse les dépens à la charge de l'appelante et ordonne l'exequatur de la sentence arbitrale rendue le 25/11/2020 par l'arbitre Saïd (B.).

Et le présent arrêt a été rendu le jour, mois et an susdits, par la même composition ayant participé aux délibérations.